السياسة الخارجية الروسية
تجاه الأزمة السورية للفترة (٢٠١١-٢٠١٧)

م.د. برهان علي محمد

جامعة كركوك

كلية القانون والعلوم السياسية

burhanlak@yahoo.com

المقدمة

تشهد سوريا منذ منتصف مارس ٢٠١١م تحديا من اخطر التحديات في تاريخها الحديث والمعاصر، تطوراً مفصلياً بات يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والتحالفات الدولية في المنطقة، فما كان للثورة السورية إلا أن تصبح أزمة إقليمية دولية لولا تداخل عدة أسباب وعوامل محلية وعربية وإقليمية ودولية ساعدت في تحويلها من ثورة شعبية ضد النظام السوري إلى أزمة إقليمية دولية اكثر منها سورية، فعلى المستوى السوري الداخلي تتعلق هذه الأسباب والعوامل بطبيعة النظام السياسي القائم وكذلك تعقيدات البنية الاجتماعية وتكويناتها المتنوعة الأثنية والمذهبية والطائفية التي وضعتها في قلب الصراع المذهبي والطائفي، وعلى المستوى الإقليمي فقد ساعدت الأمور تتعلق بالتحالفات السياسية والتوازنات الأمنية الإقليمية على تحويلها من ثورة شعبية إلى أزمة إقليمية .

أما على المستوى الدولي فقد ساعدت الأمور استراتيجية تتعلق بالمصالح والنفوذ ومستقبل التحالفات السياسية في المنطقة على تحويله إلى أزمة دولية، تمثلت بمدى

قدرة روسيا على تحدي الإرادة الأمريكية، وحماية مصالحها من فرض الهيمنة الأمريكية على الشأن الدولي والإقليمي.

تعد روسيا من الدول الكبرى على الساحة الدولية، فبعد عقدين من زوال الاتحاد السوفيتي لا تزال لاعبا دوليا رئيسيا بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن لها سياستها الخاصة، مستغلة في ذلك ما تملكه من مقومات تاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية مع تبنيها للرأسمالية واقتصاد السوق كحل امثل لإعادة دورها على صعيد السياسة الدولية، ولم تتوقف إلى هذا الحد بل واصلت سعيها من خلال تطوير دورها والعمل على استعادة مناطق نفوذها التاريخي في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، تدور حول صيانة وحماية وتعزيز مصالحها والحفاظ على حالة التوافق والتفاهم مع بقية القوى الدولية في المنطقة.

ولأن سوريا تمثل آخر مناطق نفوذ روسيا في المنطقة العربية وبحكم موقعها الجيوستراتيجي فالصراع هنا يكمن حول أهمية روسيا في منظومة التحالفات والمصالح الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التكلفة السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي قد تتكبدها هذه القوى بسبب هذه الأزمة وخيمة وكبيرة إذ خلقت صراعا ودمارا في سوريا مع زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لهذا بات من الضروري القيام بعمل دولي مشترك، لكن الجمود في مجلس الأمن الدولي بسبب استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) لعدة مرات حال دون ذلك، كما قامت روسيا بالتدخل لحل الأزمة السورية لتعزيز مصالحها في المنطقة ولخلق حاجزاً منيعاً أمام النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة.

اولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من كونه يركز على دراسة وتحليل السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية، بوصفها من اهم الأطراف الفاعلة في الأزمة وفي السياسة الدولية والإقليمية، إلى جانب حداثة الموضوع والمدة الزمنية التي تناولتها البحث وزيادة

الأحداث وتعدد المتغيرات منذ بداية الأزمة منتصف مارس ٢٠١١م انطلاقاً من طبيعة الدراسة ومروراً بخصوصية وواقع الأزمة السورية، يضاف إلى ذلك الأهمية العلمية والعملية، فبالنسبة للأهمية العلمية (الأهمية النظرية) حيث تأتي هذه الدراسة بالتزامن مع ما تشهده الساحة العالمية من تزايد الاهتمام بالأزمة السورية، فضلاً عن ذلك فإن هذه الأزمة تحظى باهتمام عالمي وإقليمي اكثر منه عربي، لذلك فإن الدراسة تأتي كمحاولة لإضافة قدراً جديداً في المجال الاكاديمي، بحكم أن موضوع الدراسة حيوي وله أبعاده وتأثيراته العديدة على المستويين الدولي والإقليمي فضلا عن تأثيراته على المستويين العربي والسوري.

أما بالنسبة للأهمية العملية (الأهمية التطبيقية) فإن هذه الدراسة تأتي كمحاولة لتوضيح مدى إمكانية روسيا التعامل مع التطورات في الساحة العربية وكيفية الحفاظ على مصالح وأمن حليفه الاستراتيجي في المنطقة، فضلاً عن كيفية تعامل صانعوا القرار في السياسة الخارجية الروسية وإقرار سياسات تتناسب مع أي وضع جديد الأمر الذي يكسب الدراسة أهمية من حيث تحليل سياسة روسيا تجاه الأزمة

ثانيا: أهداف البحث

تهدف البحث إلى دراسة وتحليل السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية السورية، وتحليل تطورات وتوجهات روسيا تجاه الأزمة السورية والوقوف على المصالح التي تسعى روسيا إلى تحقيقها كما تسعى الدراسة إلى بيان وتوضيح الأدوات والوسائل التي استخدمتها روسيا في إدارتها للأزمة السورية وبالتالي فإن الدراسة تسعى إلى:

١.دراسة وتحليل التطورات، التوجهات العامة لسياسة روسيا تجاه الأزمة السورية .

٢. دراسة وتحليل مواقف وأبعاد سياسة روسيا تجاه الأزمة السورية .

٣. دراسة وتحليل أدوات ووسائل سياسة روسيا في إدارتها للأزمة السورية .

ثالثا: إشكالية البحث

تدور إشكالية الدراسة حول طبيعة مواقف وأبعاد وتوجهات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية وتطوراتها والتحولات التي طرأت على سياساتها، فضلاً عن توضيح آثار وتداعيات السياسة الروسية تجاه الأزمة وموقفها من كل من اطراف الأزمة السورية والأدوات والوسائل الروسية في إدارتها للأزمة السورية، على اعتبار أن روسيا تعد احد الأطراف الدولية المؤثرة في الأزمة والمنطقة والسياسة الدولية، وتكمن المشكلة هنا في صعوبة تتبع عام لسياسة موسكو تجاه الأزمة، وبالتالي تسعى الدراسة لمعرفة الأسباب الحقيقية للسياسة الروسية تجاه الأزمة السورية وطبيعة هذه السياسة ومدى تأثيرها على مستقبل النظام الدولي ومستقبل الأمن الإقليمي.

تتمحور الدراسة حول السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية ومن هنا تسعى الدراسة للإجابة على السؤال المحوري الذي مفاده:

ما أثر توجهات وتطورات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية على المستوى الإقليمي والدولي؟

وينبثق من هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية، الأتية:

١. ما هي مواقف وأبعاد سياسة روسيا تجاه الأزمة السورية ؟

٢. ما هو دور الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة الخارجية اتجاه سورية ؟

رابعاً: منهجية البحث

وفقاً لطبيعة الدراسة ولاعتبارات علمية وعملية، فقد تم في هذا السياق استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم، حيث تم الاستعانة بهذا المنهج في اطار تكاملي يسهم في فهم وتحليل السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية للفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٧).

خامساً: فرضية البحث

إن حرص الدول الكبرى على حماية مصالحها، وإدامة نفوذها وتعزيز تواجدها في المنطقة العربية قد تحكم في سلوكها طيلة تطورات الأزمة السورية، وبما أسهم في تعقيد وإطالة أمد هذه الأزمة.

سابعاً: تقسيم البحث

المبحث الأول: التطورات والتوجهات العامة للسياسة الروسية تجاه الأزمة السورية.

المطلب الأول: تطورات الأزمة السورية.

المطلب الثاني: التوجهات العامة للسياسة الروسية.

المبحث الثاني: موقف روسيا من الأزمة السورية وتطوره.

المطلب الأول: الموقف الروسي من أطراف الأزمة.

المطلب الثاني: تطور الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية.

المبحث الثالث: الأدوات والوسائل الروسية في إدارتها للأزمة السورية.

المطلب الأول: الوسائل والأدوات السياسية.

المطلب الثاني: الوسائل والأدوات العسكرية.

المبحث الأول

التطورات والتوجهات العامة للسياسة الروسية تجاه الأزمة السورية

تأتي أهمية سوريا بالنسبة لروسيا نظراً للموقع الجيوسترتيجي المهم الذي تمتع به سوريا ولاسيما إطلالها على البحر المتوسط، وانطلاقاً من العلاقات الثنائية بين البلدين والممتدة منذ عقود، حيث اتسمت العلاقات الروسية السورية في خط سير العلاقات السوفيتية السورية ومن ثم الروسية السورية عبر تاريخها الطويل بالثبات والاستقرار إلى

حد كبير، إذ كان الاتحاد السوفيتي من أول الدول التي اعترفت باستقلال سوريا وأقام علاقات دبلوماسية معها عام ١٩٤٦م، وتعززت العلاقات بينهما بشكل كبير مما جعلها تتجاوز حدود الصداقة التقليدية لتؤسس تعاوناً استراتيجياً في العديد من الملفات والقضايا منطلقة في ذلك من قاعدة ثابتة وهي الرؤية المشتركة لكل ما يتصل بقضايا العالم والمسائل الثنائية ذات الاهتمام المشترك، وقد انعكس التعاون بين البلدين على مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعملية، والتي ساهمت تاريخيا في وقوف روسيا إلي جانب سوريا وتطورها.

المطلب الأول: تطورات الأزمة السورية

تعد الأزمة السورية من اعقد الأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط إذ شهدت الكثير من التعقيدات الداخلية والتدخلات والانقسامات الإقليمية والدولية، كما تعد الأزمة السورية تطوراً مفصلياً يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة، كما أنها أزمة كاشفة فيما يتعلق بهيكل النظام الدولي الجديد ومدى قدرة روسيا والصين على تحدي الإرادة الأمريكية وحماية مصالحها ونفوذها والحد من الهيمنة الأمريكية إزاء محاولات واشنطن الدائمة للانفراد بإدارة الشأن الدولي والإقليمي، ولذلك لابد من تناول الأزمة السورية بمختلف مراحلها، إذ تنطلق نقطة البداية في الأزمة السورية من انقلاب مارس ١٩٦٣ والذي شارك في تدبيره عناصر عسكرية متعددة الانتماءات ما بين القوميين العرب والناصريين وحزب البعث وقد نتج عن هذا الانقلاب تشكيل لجنة مركزية سميت باللجنة العسكرية التي كان يقودها ثلاثة من الضباط البعثيين العلويين هم (محمد عمران) و(صلاح حديد) و(حافظ الأسد) وعملت هذه اللجنة على تنفيذ سلسلة من التصفيات لكافة القوى المشاركة في الانقلاب حتى امتدت إلى العناصر البعثية نفسها، إلى أن دانت الأمور لحافظ الأسد عام ١٩٧٠ وانتهج مجموعة من السياسات الداخلية تعمَد خلالها على إضعاف قدرة الأقليات والحيلولة دون اندماجها في المجتمع .

وقد استعان الأسد الأب بالطائفة العلوية واستخدمها لخدمة النظام وربط مصيرها بمصيره وحذرها من خطر الطائفة السنية، ذلك الخطر الذي افتعله النظام وسعى لتنميته كما حرص الأسد الأب على إنهاء كافة أشكال العمل السياسي الحر في سوريا بشكل كامل وممنهج، وشملت هذه العملية القوى السياسية من قومية وليبرالية دون تفرقة أو تمييز كما استعاض بتوتر علاقته مع بعض البلدان العربية بتحسين علاقته مع إيران(علام، أبوالقاسم،٢٠١٣،ص٣-٥٥).

اولاً: مرحلة الانفجار

لقد واصل الأسد سياسات الداخلية مسبباً قدراً عالياً من الإحباط لكافة القوى السياسية التي توقعت إصلاحاً جادا للوضع السياسي والاقتصادي والتخفيف من معاناة الشعب على الصعيد المعيشي والأمني ان، كما جاءت سياساته الخارجية أكثر عجزاً عن الاستجابة لمتطلبات العصر مع حلول الألفية الثالثة مما وضعه في حالة عزلة وحصار فعلي شاركت فيه أطراف عربية ودولية الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وزيادة معاناة الشباب على الأخص، وحصر السياسة الخارجية في مساحة من التحديات التي أفقدت البلاد قدراً كبيراً من القدرة على المناورة والحركة عموماً وهو ما وفر البيئة الخصبة لانفجار الثورة السورية، وقد فرضت الخلفيات السابقة نفسها على أسلوب إدارة كل طرف للأزمة من واقع الزاوية التي ينظر بها للأحداث ولمواقف باقي الأطراف .

ثانياً: مرحلة المواجهة

بداية الانطلاقة للثورة السورية تمثلت في الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتحسين الوضع المعاشي والقيام بأجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، كما حصل في تونس ومصر وليبيا بما سمي بالربيع العربي.

اتجه النظام السوري لطرح بعض الإصلاحات الفارغة من أي مضمون حقيقي،وردد الدعاوى نفسها التي سبق وأن رددتها النظم العربية التي سبقته في التعرض للثورة من

وجود قوى أجنبية محركة وركوب عناصر إرهابية لموجة الاحتجاجات وإن ما يجري هو نوع من تصفية الحسابات مع دمشق، ولكن المظاهرات استمرت في مناطق مختلفة من الأراضي السورية وسط حالة من التعامل الأمني مع المتظاهرين والإنكار التام لعدد المتظاهرين وتجاهل مطالبهم.

ثالثاً: مرحلة التعامل

يعد نظام السوري من أطول الأنظمة العربية الجمهورية عمراً، ومن ثم يمتلك خبرة كافية للتعامل مع الأزمات السياسية والاحتياجات سواءً بالأساليب القمعية أو استغلال التناقضات والاختلافات الاجتماعية والسياسية والأثنية والطائفية داخل المجتمع السوري، وبجانب الاعتماد على العامل الطائفي ممثلا في الطائفة العلوية عمل النظام على ضم الأكراد إلى تحالفه، لدرجة جعلت من بعض المناطق الكردية محظورة على الجيش السوري الحر، كما عمل النظام على التفاهم مع الحزب الديمقراطي الكردي وشمل ذلك تخلي حكومة دمشق عن بعض القرى والمدن الكردية لصالح سلطات كردية محلية بهدف التصدي للثورة نيابةً عن النظام، وينسحب الأسلوب نفسه على المجموعات الدرزية في بعض ضواحي دمشق .

رابعاً: مرحلة العسكرة

أصر النظام السوري على استخدام أشكال العنف والقوة كافة في مواجهة المتظاهرين ورفض الاستجابة إلى الدعوات المحلية والإقليمية والدولية بتقديم تنازلات تتماشي مع ظروف المرحلة واستهداف السوريين قتلاً واعتقالاً، الأمر الذي جعل من استجابة الثوار سريعة لعسكرة المواجهة ومبادلة العنف بالعنف رداً على أسلوب مواجهة الاحتجاجات التي بدأت سلمية في مرحلتها الأولى بل وداعية إلى تجاوز الانقسامات الطائفية ورددت شعارات الشعب السوري واحد، ثم جاء بالتوالي انشقاق عناصر عسكرية من الجيش النظامي، كما كان لإعلان بعض الدول العربية استعدادها لتسليح الثوار بمثابة قوة دافعة لعملية العسكرة الشاملة للثورة في مواجهة نظام لا يضع أية

حدود للمواجهة وبدا أن كلا الطرفين يرى أن ما يجرى على الأرض بمثابة صراع وجود لابد أن ينتهي بإقصاء أحدهما كلياً من المسرح السياسي(ادريس،٢٠١٤،ص٦٧).

خامساً: مرحلة المفاوضات

بعد اشتداد الأزمة السورية وطول أمدها وفشل طرفيها: النظام والمعارضة في حسمها لصالح أي منهما كان لابد من تدخل الأطراف الإقليمية والدولية لوضع حد لها أو التخفيف من أضرارها السلبية على المدنيين، فتمت دعوة الطرفين إلى المفاوضات وانطلقت الكثير من المبادرات الإقليمية والدولية لإنهاء الأزمة والتي تجسدت بشكل كبير في مؤتمرات جنيف حيث أقر مؤتمر (جنيف –١) مجموعة من المبادئ لإنهاء الأزمة السورية وتسويتها سلمياً وتكمن هذه المبادئ في:

- توفير مستقبل يمكن أن يشارك فيه جميع السوريين .
- تحديد خطوات واضحة وفق جدول زمني حاسم باتجاه تحقيق ذلك المستقبل .
- أن تكون هذه التسوية قابلة للتحقق في مناخ من الأمن والهدوء والاستقرار للجميع.
- أن يتم التوصل لهذه المرحلة الانتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء والعنف.

وحدد البيان الخطوات الرئيسية في المرحلة الانتقالية، وهي:

- تأسيس هيئة انتقال الحكم بسلطات تنفيذية كاملة، تتضمن أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة، يتم تشكيلها على أساس القبول المتبادل من الطرفين .
- مشاركة جميع عناصر المجتمع السوري وأطيافه في عملية حوار وطني هادف.
- مراجعة النظام الدستوري والقانوني في سورية .
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعددية لشغل المؤسسات والمناصب الجديدة التي يتم تأسيسها .
- تمثيل كامل للمرأة في كل جوانب المرحلة الانتقالية .

ولكن النظام السوري ماطل في الاستجابة لهذه المقررات وقبل بعضها واعترض على البعض الآخر، واستمرت المبادرات ودعوات الحل إلا أن القتال استمر وتم عقد مؤتمر (جنيف –٢) بعد جهود كبيرة بذلها (اخضر الإبراهيمي) المبعوث الأممي والعربي السابق لسوريا وقد تبادل طرفي المعارضة والنظام الاتهامات حيث اتهمت المعارضة النظام بالإفراط في استخدام العنف وقتل المدنيين واتهم النظام المعارضة بالإرهاب ولم تسفر المؤتمرات عن أي نتائج فعلية، كما بذل المبعوث الأممي لسوريا (دي مستورا) مزيد من الجهود لعقد مؤتمر (جنيف –٣) أملاً في التوصل إلى حل يهدأ من الأزمة ويعيد طرفيها إلى مائدة المفاوضات(أحمد،٢٠١٤،ص١١٥).

المطلب الثاني: التوجهات العامة للسياسة الروسية

ترى روسيا أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وإن زعزعة الاستقرار فيها سيكون له عواقب وخيمة في المنطقة، إذ تعد روسيا أنَ سوريا بمثابة " حجر زاوية " في أمن منطقة الشرق الأوسط، وأن عدم استقرار الوضع فيها سيؤدي بدوره حتماً إلى زعزعة الوضع في البلدان المجاورة، وإلى صعوبات في المنطقة بأكملها، وأن سقوط نظام الأسد بموقع سوريا الجغرافي المتميز وتحالفاته الإقليمية مع إيران وحزب الله سيؤثر حتما في التوازن الإقليمي، بما يمثل تهديدا حقيقياً للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بشكل عام(الشؤون الخليجية،٢٠١٥) ، ويمكن إجمال أهم توجهات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية في التالي:

أولاً: تأكيد روسيا على أنها لا تدعم بشار الأسد، إنما تدعم الدولة السورية:

أكدت روسيا في مناسبات عدة أنها لا تدعم الرئيس بشار الأسد، وإنما تدعم الدولة السورية والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وتجنيب سوريا خطر الحرب الأهلية، وأن لا تكون ملاذاً للعناصر الإرهابية ومرتعاً للتنظيمات المتطرفة، فقد أكد وزير الخارجية (سيرجي لافروف) مرارا أن روسيا لا تدعم الأسد بقدر ما تحافظ على كيان الدولة السورية، حتى لا تتكرر مأساة ليبيا ومن قبلها العراق مشيرا إلى إن موقف دولته

نابع من القلق العميق إزاء مصير الشعب السوري والدولة السورية، ساعية إلى تفادي انهيار الدولة السورية التي أسست على تشكيله عرقية وطائفية معقدة، مؤكداً أن روسيا تبذل واسع جهدها للحيلولة دون تأثير الأحداث السورية في الوضع الإقليمي، كذلك عبر نائب وزير الخارجية (ميخائيل بوغدانوف) في ٦ فبراير ٢٠١٣ م، " إننا لا نساند بشار الأسد، بل ندعو إلى تسوية سياسية عادلة"(الشيخ،٢٠١٢،ص٧٨).

كما أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في مؤتمر صحفي له في ٢١ ديسمبر ٢٠١٢م، أن: روسيا ليست منشغلة بمصير الأسد، وليست قلقة على نظامه، وإننا ندرك أن هذه العائلة (عائلة الأسد) توجد في السلطة منذ ٤٠ سنة، وأن التغيير لابد منه، لكن كل ذلك يتوقف على الشعب السوري، وهو من سيقرر في نهاية الأمر، مؤكداً: نحن قلقون بشأن أمر مختلف وهو: مستقبل سوريا، وماذا سيحدث بعد ذلك؟ مشيراً نحن لا نريد أن تقوم المعارضة الحالية بعد أن تتحول إلى سلطة في قتال من هم في السلطة الحالية، والتي سوف تتحول إلى معارضة وأن يستمر هذا إلى ما لا نهاية"(وكالة انباء الثورة السورية،٢٠١٢).

أما عن المقترحات الروسية التي تطرحها موسكو سبيلا للخروج من الأزمة فقال بوتين: " إن موقفنا واقتراحاتنا تتلخص لا في الحفاظ على بقاء الأسد في السلطة، بل في أنه يجب في البداية أن تتفق الأطراف فيما بينها حول كيفية العيش لاحقاً، وكيف يمكن ضمان أمن ومشاركة هذه الأطراف في إدارة الدولة، مضيفاً " إننا نبحث عن الحل الذي يمكن أن ينقذ المنطقة وهذه الدولة من الانهيار ومن الحرب الأهلية التي لا تنتهي.

ثانياً: تأكيد روسيا على نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار الوطني:

تنطلق روسيا في سياستها تجاه الأزمة السورية من مسلمة أساسية تتمحور حول أن الحوار السوري الوطني هو السبيل الوحيد لحل الأزمة في سوريا، وتأكيدها على نبذ

العنف والدعوة إلى أهمية الحوار والحل السياسي والتغيير السلمي ضمن الأطر القانونية والدستورية، على أساس الوفاق الوطني بين الأطراف السورية، وقد أكدت روسيا أن ما تشهده سوريا هو مأساة إنسانية، وأنها تؤيد حق الشعب السوري في مطالبة بالحرية والتغيير السياسي، فقد حذر الرئيس الروسي السابق (ديمتري مدفيديف) النظام السوري في مطالبة بالحرية والتغيير السياسي، ورأى أنه " ينتظر الأسد مصير محزن، إذا لم يبدأ حواراً حقيقياً مع المعارضة ويباشر في الإصلاحات، حيث أعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الأسد، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية في محاولة لإقناعها ببدء الحوار مع السلطة السورية (الشيخ،٢٠١٢،ص٧٩).

وقد أكدت موسكو مراراً خلال اجتماعات مجلس الأمن لبحث (الملف السوري) على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم ؛ إذ أكد وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) في أكثر من مناسبة أن روسيا " ضد اتخاذ مجلس الأمن الدولي قرارا يدين سوريا، وأن بلاده تؤيد مبدئيا بدء الحوار السياسي الداخلي بين الأطراف السورية" (الشيخ،٢٠١٢، ص٢٨٢-٢٨٣)، كما وأكدت موسكو على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم دون تدخل خارجي، على أساس أن الحوار السوري الوطني هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة، وكان الموقف الروسي الذي تدعمه الصين وراء بيان مجلس الأمن الدولي الذي صدر في ٣ أغسطس ٢٠١١م، والذي يحمل السلطة والمعارضة المسؤولية عن العنف، ولا يدين السلطات السورية فقط، مثلما كانت تأمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، وأكد القرار الحرص على سيادة سوريا، وتضمن دعوة واضحة إلى وقف كل مظاهر العنف وبدء حوار سياسي بين السلطة والمعارضة.

كذلك حث وزير الخارجية الروسي (سيرجى لافروف) خلال لقائه أعضاء لجنة المتابعة للقاءات موسكو التشاورية، في ٣١ أغسطس ٢٠١٥م، المعارضة السورية على توحيد مواقفها، انطلاقاً من ضرورة إجراء حوار مع دمشق، معتبراً أن هذه الجهود من أهم مقدمات حل الأزمة، قائلا: إن مهمة توحيد صفوف أطياف واسعة من المعارضة

السورية علي أساس قاعدة بناءه لإجراء حوار مع الحكومة حول جميع القضايا الرئيسية، تعد من أهم مقدمات حل الأزمة "(rtروسيا اليوم،٢٠١٩)، كما جدد (لافروف) دعم روسيا للمعارضين السوريين المتمسكين بـ الحوار السياسي، من أجل حل جميع القضايا السياسية على أساس توافق شامل بين المعارضة والحكومة، مشدداً أن: روسيا تدعم سيادة سوريا ووحدتها وسلامة أراضيها، كما أنها تؤمن بقدرة السوريين على تقرير مصيرهم بأنفسهم وحل القضايا الصعبة التي تواجهها البلاد.

ثالثاً: تأكيد روسيا على احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى:

في هذا الإطار، رفضت روسيا إصدار أي قرارات أممية من مجلس الأمن الدولي إذ أنها تفتح المجال لتدخل أمريكي غربي / الناتو، في سوريا على النحو الذي جرت عليه الأوضاع في ليبيا أو غيرها، مشددة على احترام السيادة الوطنية للدولة السورية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما رفضت الدعوة إلى تنحي بشار الأسد، وأعلن وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) أن موسكو " ستؤيد حلاً يقضي بتنحي الرئيس السوري بشار الأسد، إذا كان الشعب السوري نفسه يؤيد مثل هذا الحل(الشيخ،٢٠١٢،ص٢٥٢-٢٥٣) كذلك رفضت موسكو ما أشارت إليه واشنطن على لسان (جون برينان) كبير مستشاري الرئيس الأمريكي لمكافحة الإرهاب حول احتمال فرض منطقة حظر جوي على جزء من الأراضي السورية، واعتبرتها خطوة أحادية الجانب لا يمكن قبولها، وتعد خرق للسيادة السورية، وبناءً على ذلك استمرت روسيا في الاحتفاظ بعلاقاتها مع النظام السوري والسلطة القائمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للبلاد .

إذ تعد روسيا أن الديمقراطية المطبقة بالقوة الخارجية: ديمقراطية غير فعالة وإنما يجب أن تنضج الديمقراطية من الداخل السوري، مع التأكيد على أن روسيا ليست ضد رحيل بشار الأسد شريطة أن يتم ذلك بطريقة دستورية وقانونية تقود إلى الاستقرار في سوريا، وقد رأت موسكو ضرورة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتنفذ وتطبيق

الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، وفي المقابل رفضت الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، و(كاثرين أشتون)، المفوضة العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، إلى الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي عن السلطة (الشيخ،٢٠١٢،ص٢٥٤).

رابعاً: تأكيد روسيا على رفض التدخل العسكري الخارجي في سوريا :

في هذا الصدد، تؤكد روسيا بشكل حاسم رفضها التدخل الخارجي خاصة العسكري في سوريا، مع تأكيدها إعطاء الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية في حل الأزمة حيث أفشلت موسكو المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرارات من مجلس الأمن يدين السلطات السورية لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين، وقد أعلن الرئيس السابق (مدفيديف) ثم الحالي (بوتين) في مناسبات عدة أن روسيا لن تؤيد قراراً يصدره مجلس الأمن بشأن سوريا، على غرار القرار بشأن ليبيا وأن القرارين " ١٩٧٠ و١٩٧٣ " بشأن ليبيا قد تم انتهاكهما والتلاعب بهما بشكل واضح، وأنهُ " لا توجد رغبة لدى موسكو بأن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا(الشيخ،٢٠١٢،ص٢٥٧).

وفي هذا الإطار، أجهضت روسيا ومعها الصين عدة مشاريع قرارات ضد سوريا في الأمم المتحدة، منذ بدء الأزمة في مارس ٢٠١١م، كان أبرزها استخدام " الفيتو " المشترك في مجلس الأمن، حيث استخدمت روسيا والصين " الفيتو " أربع مرات ضد مشاريع قرارات تتعلق بالشأن السوري، ففي أكتوبر ٢٠١١م، استخدم كل من البلدين حق (الفيتو) ضد مشروع قرار يدين النظام السوري بسبب قمعه حركة الاحتجاجات"، وكذلك في يوليو ٢٠١٢م، ضد مشروع قرار يتبني خطة العمل العربية للانتقال السياسي في سوريا"، وكذلك في يوليو ٢٠١٢م، ضد مشروع قرار " يهدد بفرض عقوبات على سوريا تحت الفصل السابع"، كذلك في مايو ٢٠١٤م، ضد مشروع قرار " يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية(موقع مدار اليوم،٢٠١٩).

وقد أكد وزير الخارجية الروسي(سيرجي لافروف) أن روسيا ترفض التدخل الخارجي في سوريا ومحاولات فرض قرارات تحت الفصل السابع ضدها مشدداً على أنه لا بديل من الحل السياسي للأزمة في سوريا، وأن موسكو تؤيد وترحب بالحوار السوري السوري، ففي كلمة له خلال افتتاح أعمال المؤتمر الدولي الثالث للأمن في موسكو قال لافروف: " ليس هناك أية حلول إلا الحلول السلمية للأزمة في سوريا وأي محاولات للتدخل الخارجي تكون غير بناءة معتبراً أن محاولات استغلال المسألة الإنسانية في سوريا بغرض تبرير التدخل الخارجي ستفضي إلى نتائج عكسية"، وتابع لافروف قائلاً: طرح شركاؤنا الغربيون في مجلس الأمن مشروع قرار استناداً إلى الأزمة الإنسانية في سوريا وعرضوا من جديد مقترحاً لحل الأزمة فيها تحت الفصل السابع، وذلك لتبرير التدخل الخارجي وهذا كان واضحا منذ البداية عبر التفسيرات التي تقدم بها مؤلفو هذا المشروع وانطلاقاً من ذلك استخدمت روسيا والصين الفيتو ضد هذا القرار، ونحن نؤيد عملية الحوار السوري السوري بناءً على بيان جنيف "، وشدد لافروف على وجوب أن يدور الحديث في هذه الظروف حول إيجاد حلول وسط وليس الإملاءات الخارجية القاطعة باستبدال النظام(وكالة سانا للانباء،٢٠١٩).

المبحث الثاني

موقف روسيا من الأزمة السورية وتطوره

أبدت روسيا أهمية خاصة تجاه الأزمة السورية، حيث مثل الموقف الروسي منذ بداية الاحتجاجات في سوريا منتصف مارس ٢٠١١م، دعماً وتأييداً واضحين للنظام السوري، حتى وإن كانت تدين العنف والقمع الذي تقوم به القوات ضد المتظاهرين، وفي المقابل وعلى الرغم من اعتراف روسيا بحق الشعب السوري في التعبير، إلا أنها أصرت على التشكيك في القوى الثورية في سوريا من حيث المنطلقات والأهداف التي تحملها، وقد ساهم الموقف الروسي، في تشجيع نظام الأسد على السير في طريق الحل

الأمني في تعامله مع المتظاهرين، كما عمل على إعطائه فرصة للمناورة السياسية(أبو الحصين،٢٠١٢،ص٦٧).

المطلب الأول: الموقف الروسي من اطراف الأزمة

اولا: الموقف الروسي من النظام السوري:

من خلال النظر في السلوك السياسي الروسي في التعاطي مع ثورات الربيع العربي أو على الساحة الدولية، ان هناك ثمة تطور ملحوظ في السياسة الروسية، فالمتتبع للموقف الروسي من أحداث الربيع العربي في تونس بداية ومروراً بمصر واليمن ثم سوريا، يلاحظ ان هناك مسار تصاعدي في الموقف الروسي الذي بدأ موقفاً بسيطاً إزاء أحداث تونس عن طريق الاكتفاء بطمأنة الداخل الروسي على أوضاع السياح والرعايا الروس ثم الموقف من الثورة المصرية الذي بدأ متأخراً ومترددا على الرغم من اعتبار العلاقات المصرية – الروسية في الآونة الأخيرة أيام حكم مبارك في حكم العلاقات الاستراتيجية .

وفي الموضوع الليبي وعلى الرغم من التحالف الروسي التقليدي مع نظام القذافي ووجود علاقات اقتصادية وعسكرية وكذلك اتفاقيات وصفقات بين البلدين، إلا أن روسيا لم تستخدم الفيتو أمام التدخل العسكري لحلف الأطلسي من أجل حماية المدنيين في ليبيا من هجمات قوات القذافي، إلا أنها وبعد بدء مهمة حلف الأطلسي قامت بالاستدراك واتهام الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بتأويل القرار الدولي على النحو الذي يحقق مصالح الدول .

يمكن القول أن أسباب الموقف الروسي من الأزمة السورية لم يأتي من فراغ وإنما يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

- انطلاق النخبة السياسية الروسية من ضرورة احترام المبادئ الإستراتيجية الحاكمة للعلاقات الدولية المتعلقة بتكريس مبدأ السيادة وعدم القبول بالتدخل الخارجي في الشأن الداخلي لأية دولة من الدول، وبخاصة تغيير الأنظمة السياسية أو بالقوة

العسكرية وعبر التدخل الخارجي، وضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الإستراتيجية، حيث ترى روسيا أن استقرار هذا المبدأ في شبكة التفاعلات الدولية سيضعف من الاختلال الكبير في موازين القوة العسكرية التي تعد مختلة لصالح الولايات المتحدة(عبدالحي،الجزيرة نت).

- وعلى هذا الأساس فمن المرجح ان ثمة اعتبارات روسية تقف وراء سلوكها، منها ما يتعلق بسوريا مباشرة، ومنها ما يرتبط بخارطة التحالفات السياسية الدولية التي ستراعيها روسيا ضمن استراتيجيتها، سواء ما يتعلق بالعلاقة مع إيران (الداعم المركزي للنظام السوري) أو العلاقة مع الغرب بموقفه الحالي من الأزمة السورية.
- قوة العلاقات بين سوريا وروسيا، حيث كانت سوريا من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام ٢٠٠٨، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في داغستان والشيشان .
- تعتبر القاعد العسكرية البحرية في سوريا (طرطوس) هي القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام ١٩٧١ كلف استمرارها إعفاء سوريا من ديون بلغت (٩.٨) مليار دولار عام ٢٠٠٦ (أبو القاسم،٢٠١١، ص١١٩-١٢٠).
- تعتبر سوريا سوقاً للسلاح الروسي، إذ تبلغ قيمة المبيعات العسكرية المنجزة والمتفق عليها خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٣) حوالي ثمانية مليارات دولار. كما تشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، بنسبة ٢٠% من إجمالي التجارة العربية – الروسية وبصورة متنامية(أبو القاسم،٢٠١١، ص٩٧) .
- قوة العلاقات بين سوريا وإيران وهو ما يساهم في تعزيز العلاقات بين روسيا وإيران التي تمثل بعداً استراتيجياً مهماً بالنسبة لروسيا في الصراع الدولي الذي يدور في منطقة الشرق الأوسط، فإيران تمثل أهمية بالغة لروسيا في عدد من النواحي، منها: حماية البوابة الجنوبية لها – كما صرح بذلك (بوتين) –

ومساعدتها في المنافسة على المصادر البترولية وطرق نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين، والتي تشهد تنافساً كبيراً مع الشركات الغربية، فضلاً عن أن التعاون التجاري والعسكري والنووي بين إيران وروسيا كبير ومتنامي (أبو القاسم،٢٠١١، ص١١٧).

- ومن زاوية أخرى، فإن روسيا وبصورة مشتركة مع الدول الغربية، لا تخفي تخوفها من بروز الحركات الإسلامية كبؤرة (للثورات العربية) وتناميها، وما لذلك من انعكاسات على أوضاعها الداخلية لا سيما في الشيشان وداغستان وبقية الجمهوريات الروسية التي يوجد فيها أقليات إسلامية بالإضافة إلى احتمال انتقال عدوى الثورات العربية للجمهوريات في آسيا الوسطى (الجوار القريب لروسيا)، ولعل تعاونها الإيجابي مع حلف الأطلسي وأمريكا فيما يتعلق بمواجهة الحركات الإسلامية بشكل عام دليل على ذلك.

من كل ما تقدم يمكن القول أن جملة الأسباب المذكورة آنفا تعد إلى حد ما أسباب شكلية، خاصة من ناحية تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بوجود عقود سلاح بين الطرفين أو اهتمام الروس بالقاعدة البحرية في طرطوس، فهذه الأسباب أضعف من أن تفسر السياسة الروسية المتشددة في دعم النظام السوري، فقد استأثرت طرطوس باهتمام روسيا فقط عندما هددت أوكرانيا عام ٢٠٠٨ بعدم تجديد العقد الذي يسمح لأسطول البحر الأسود الروسي باستخدام القاعدة البحرية في سيفا ستبول، والذي كان مقرراً أن تنتهي مدته عام ٢٠١٧، أما الآن بعد أن ضمت روسيا شبه(جزيرة القرم) وأصبحت (سيفا ستبول) جزءاً من الأراضي الروسية، لم يعد هناك ما يبرر اعتبار طرطوس ذات قيمة بالنسبة إلى موسكو(أليكسي،٢٠١٩eastrnmednews.com).

عليه من خلال دراستنا لتحليل النظام تم رصدنا للأسباب المحورية التي تدفع روسيا إلى دعم النظام السوري منها:

- وعلى الرغم من أن واشنطن كانت قد تخلت منذ وقت طويل عن خططها الرامية لضم جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الأطلسي، فإن روسيا تعتقد أن اندماج جميع دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق الثلاث – التي كانت يوما جزءاً من الاتحاد السوفيتي – أمنياً في الناتو واقتصادياً في الاتحاد الأوروبي ما هي إلا استمرار لجهد أمريكي متواصل لمحاصرة موسكو.

- ومع أن الرئيس بوتين تمكن خلال ولايته الثانية (٢٠٠٤–٢٠٠٨) من استغلال انشغال واشنطن بالشرق الأوسط لاستعادة نفوذ روسيا في بعض مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، فهو يطمح خلال ولايته الرئاسية الحالية التي بدأت في مايو ٢٠١٢ إلى تحقيق مزيد من المكاسب عبر إنشاء الاتحاد الأوراسي، وذلك قبل أن تتعافى واشنطن من آثار حربي العراق وأفغانستان وتعود للتركيز على أوراسيا، وهو الأمر المتوقع حصوله قريباً(يوسف،٢٠٠٨،ص٧٦–٨٤).

وعندما بدأت الأزمة السورية كانت موسكو منشغلة بقضايا داخلية وخارجية ليس من ضمنها سورية حيث كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق لإعادة بوتين إلى الكرملين .

وقد أدى الدعم الأمريكي المادي والمعنوي للمعارضة الروسية التي تعاظم نفوذها مع اتهامات لبوتين بالإشراف على تزوير الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠١١ ثم انتقلت لتستهدف عرقلة عودته إلى الرئاسة، إلى اعتقاد روسي أن واشنطن تسعى لنقل رياح التغيير العربي إلى موسكو.

- ارتياب موسكو من دعم أمريكا تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة، وذلك خوفاً من تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية، وهي التي لم تنس بعد تجاربها في أفغانستان والشيشان، فضلاً عن ذلك تتوجس روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح الاقتصادي والسياسي الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية،

وباعتبار أن تركيا هي وريث الدولة العثمانية، وخصم روسيا التاريخي مع ملاحظة ما لها من نفوذ وامتدادات في جمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية، لابد أن لذلك أثر في الحسابات الروسية (أونيس،ت ابوزيد،٢٠١٢،ص٤٣).

لهذه الأسباب ذات الطابع الجيوستراتيجي أمنت موسكو شبكة حماية دولية للنظام السوري، لأن سقوطه يعني إضعافاً لها ولإيران التي غدت تشكل جزءاً أساسياً من إستراتيجية الكرملن لمواجه الدور التركي الصاعد وسياسات واشنطن الرامية إلى محاصرتها(ميشل،٢٠١٤،ص٩٨).

وفي ١٩ يونيو ٢٠١٥م، أكد الرئيس (فلادمير بوتين) في كلمة ألقاها خلال الجلسة العامة لمنتدى (بطرسبورغ الاقتصادي الدولي) استعداد بلاده للعمل مع الرئيس(بشار الأسد) من أجل تمهيد الطريق إلى الإصلاح السياسي في سوريا، محذراً من تكرار سيناريو العراق وليبيا في سوريا قائلاً: نحن مستعدون للعمل مع الرئيس الأسد من أجل تمهيد الطريق نحو الإصلاح السياسي، ومن أجل أن يكون لدى جميع الشعب السوري إمكانية الوصول إلى أدوات السلطة لإنهاء المواجهة العسكرية؛ لكن ذلك لا يمكن تحقيقه من خلال تدخل خارجي باستخدام القوة(موقع بمنيات،٢٠١٩)."

ثانيا: الموقف الروسي من المعارضة السورية:

تحمَل روسيا كل من النظام والمعارضة على حد سواء مسؤولية العنف في سوريا، وتؤكد أن هناك عنفاً متبادلاً بين الطرفين في تناقض واضح مع الرؤية الأمريكية والأوروبية التي تحمل بشار الأسد والنظام السوري وحده مسؤولية ما يحدث في سوريا، كما عارضت روسيا تسليح المعارضة السورية، مبررة ذلك بأن هناك أطرافاً إقليمية ودولية تؤجج الصراع بدعمها المسلح للثوار، وتستشهد روسيا بذلك من خلال تقارير المراقبين الدوليين، وبإدانة الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) بشدة للانفجار الذي وقع في درعا أثناء مرور موكب لمراقبي الأمم المتحدة في ٩ مايو ٢٠١٢م، وتصريح (محمد رياض الشقفة)، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين السورية بأنه لا

حل للأزمة السورية إلا بالسلاح، وأن الجماعة ستشتري السلاح للدفاع عن الشعب، ومن قبله تصريح (نوفل معروف الدواليبي)، رئيس ما يسمي بـ (الحكومة الانتقالية السورية) في ٢٧ أبريل ٢٠١٢م، بأنه يسعى للحصول على دعم الدول لتسليح المعارضة (الشيخ،خوف من التغير ،ص٧٩).

ويدعم هذا موقف روسيا الذي يؤكد على خطورة العنف المتبادل بين النظام والمعارضة، وأن هناك عناصر وجماعات مسلحة تعمل بدعم خارجي واضح لانهيار الدولة السورية، كذلك اتهمت روسيا المعارضة السورية المسلحة باستخدام (الأسلحة الكيميائية) في حادثة الغوطة الشهيرة التي وقعت في ٢١ أغسطس ٢٠١٣م، بريف دمشق، والتي راح ضحيتها قرابة ١٤٠٠ شخص سوري(الجزيرة نيت،٢٠١٩).

وعلى الرغم من تأييد روسيا الواضح للنظام السوري، إلا أنها احتفظت بعلاقاتها مع المعارضة السورية وسعت إلى جمع طرفي النزاع وإجراء حوارات مباشرة بين الحكومة السورية والمعارضة السياسية في محاولة لإنهاء الأزمة، حيث قال وزير الخارجية (سيرجي لافروف) في ٢٠ فبراير ٢٠١٣م، خلال الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الروسي الذي عقد في موسكو إن: " البدء بحوار بين نظام الرئيس بشار الأسد والمعارضة السورية المعتدلة هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة في سوريا"، مؤكدا أن: " العنف طريق لن يقود إلى شيء"(عربيBBC،٢٠١٣)، وبالفعل نجحت روسيا في استضافة وفدي النظام والمعارضة في موسكو في جولتين من اللقاءات التشاورية بين وفد الحكومة السورية ووفود من المعارضة في ظل غياب الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة، الذي رفض المشاركة في مشاورات موسكو ما لن تتضمن رحيل الأسد، حيث انتهت الجولة الأولى التي عقدت في ٣٠ يناير ٢٠١٥م، بالإعلان بما عرف (بمبادئ موسكو)، فيما انتهت إليه الجولة الثانية بالاتفاق الذي عقد في ٦ أبريل ٢٠١٥م، على قاعدة الحل السياسي للأزمة، فيما أعلنت موسكو عن استعدادها لاستضافة لقاء ثالث للتوصل إلى حل الأزمة.(و ع س أ،٢٠١٩)

كما انتقدت موسكو قرار الرئيس الأمريكي أوباما بتسليح (المعارضة المعتدلة) وسماح أوباما لوكالة المخابرات المركزية ووكالات أمريكية أخرى بتقديم الدعم العسكري للمعارضة للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، الأمر الذي عزز من قدرات المعارضة فأصبحت تمتلك إلى جانب صواريخ مضادة للدبابات، أنظمة دفاع جوي وأنظمة صاروخية محمولة مضادة للطائرات، وهو ما أكدته المتحدثة الرسمية باسم فريق المرافقين الدوليين في سوريا (سوسن غوشة) حين أشارت إلى أن الثوار السوريين أصبحوا يمتلكون دبابات وأسلحة ثقيلة مختلفة وصواريخ أرض جو ومضادات للدروع (الشيخ،٢٠١٢، ص٢٥٦).

المطلب الثاني: تطور الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية

في بداية الأزمة السورية منتصف مارس ٢٠١١م، كانت الحكومة الروسية ترى أن نظاماً صديقاً يواجه تحدياً قد تصل به الأمور إلى ما وصلت إليه في تونس ومصر، وتدرك موسكو بطبيعة الحال أن سوريا تعاني العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المماثلة لتلك التي تعاني منها معظم دول المنطقة والمتمثلة بنظام أمضى زمناً طويلاً في السلطة، واخفق في إحداث تغييرات في مجتمع يطالب بمزيد من الانفتاح والديمقراطية، وخلال الأشهر الستة الأولى للاحتجاجات، كان اشتداد الأزمة السورية يسير بالتوازي مع العملية العسكرية لحلف الناتو في ليبيا واصبح الأهم بالنسبة لموسكو يتمثل في منع تكرار " السيناريو الليبي " في سوريا(carnegie.ru/publicat/ons،٢٠١٩).

ومع تصاعد الاحتجاجات وتطور الثورة السورية نحو العسكرة، وتفاقم العنف سواء من جانب النظام أو المعارضة، حدث تحول مهم في الموقف الروسي، تتمثل أهم ملامحه فيما يلي:

أولاً: تأكيد روسيا على دور الطرف الثالث، وأن النزاع من وجهة النظر الروسية، ليس فقط بين النظام السوري والمعارضة السورية، وإن هناك ما يسمي (القوة الثالثة)،

وهي تنظيم (القاعدة)، وتنظيمات إرهابية مقربة منه، لاسيما (تنظيم داعش) و(جبهة النصرة) وإن تنامي نشاطها على نحو ملحوظ يهدد ليس فقط سوريا، وإنما الأمن الإقليمي للمنطقة بأكملها؛ إذ ترى موسكو إن بين الثوار إرهابيين يتعين القضاء عليهم، وآلاف العناصر المسلحة من القاعدة وغيرها، الأمر الذي يزيد الموقف تعقيداً وعنفاً(الشيخ،٢٠١٣، ص٢٥٣).

ثانياً: وعلى صعيد أخر، فإن الموقف الروسي سبق أن شهد مواقف متناقضة بين مؤسسة الرئاسة الحكومية من جهة، وبين وزارة الخارجية من جهة أخرى حول توزيع الأدوار، إلا أن ذلك لا يمثل تغيراً استراتيجياً في الموقف الروسي تجاه الأزمة بقدر ما يشكل أرضية لفتح قنوات اتصال مع قوى المعارضة السورية، وكذلك مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربي في حال تغيرت المعادلة العسكرية على أرض الواقع.

ويمكن القول: إن ثبات الموقف الروسي بدعم نظام الأسد يؤكد الاقتناع الروسي بأن الأوضاع لا تزال تحت سيطرة النظام ولا تفرض تغيراً في هذا الموقف، وأن الجهود التي بذلت من الولايات المتحدة وأطراف أخرى قد ساهمت في إحداث نوع من التقارب بين وجهتي النظر الروسية والأمريكية تستند إلى الحل السلمي للأزمة السورية والقلق من أي حل عسكري،مع أولوية محاربة الإرهاب (يوسف، مسعد،٢٠١٣،ص٢١٤).

حيث لخص وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) موقف روسيا من الأزمة السورية بثلاثة مصطلحات، أي أنها تمثل ثوابت بلده منها، بالأمس واليوم وغدا، المصطلح الأول يشدد على أن توصيف موسكو للأزمة أنها "أزمة جيوسياسية"، والثاني: " من الضروري حلها على نحو مرن "، أما الثالث: فمفاده أن "روسيا لا تتمسك بالأسد، لكنها ترفض الآلية المطروحة التي تتحدث عن تنحيته قبل الحديث عن أي موضوع آخر يقول لافروف: " روسيا لا تتمسك بالأسد، ومصيره يقرره حوار سوري شامل، وبالتالي لن يرحل والآلية التي تبحث في رحيله قبل أي موضوع آخر غير قابلة للتطبيق ولا يمكن لروسيا قبولها(الشرارة،موقع جريدة الاخبار اللبنانية، ٢٠١٢).

ومن وجهة نظر الوزير لافروف، فإن بشار الأسد يؤيده الكثير من السوريين وقد انتخبه نصف الشعب أو أكثر، وبناءً عليه فرحيله يقرره السوريون وفق حوار وطني سوري شامل يتناول كل القضايا، وعن النموذج اليمني وتطبيقه في سوريا، يرى (لافروف) أن "الوضع في اليمن مختلف، فالجيش هناك انفصل عن الرئيس (علي عبدالله صالح)، وحتى هذه اللحظة لم ترد إشارات توحي بأن الجيش النظامي السوري ينفصل عن الأسد بالشكل الذي حدث في اليمن"(الشرارة،موقع جريدة الاخبار اللبنانية، ٢٠١٢). وقد جادل (لافروف) واشنطن وعواصم غربية وعربية كثيراً في هذه النقطة، وذلك طوال فترة النصف الأول من العام ٢٠١٢م، وهي الفترة التي صعد فيها داخل المحافل الغربية والعربية مصطلح (تطبيق الحل اليمني في سوريا)، بمعنى أنه على الرئيس الأسد إنضاج ظروف من الانشقاقات داخل الجيش السوري تؤدي إلى جعله ينصاع لآلية نقل صلاحياته إلى نائبه، أو هيئة حكومية انتقالية لا يكون فيها أحد من الحلقة الضيقة للرئيس الأسد.

وعليه فإنه يمكن القول بأن هناك أسباباً عدة تقف خلف تصلب الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية، من أهمها: الموقف السلبي للإدارة الأمريكية وتردد الغرب في دعم الثوار، وغياب قرار عربي قوي ومؤثر، هذا إلى جانب قدرة روسيا مع الصين على وقف أي قرار أممي ضد دمشق، فضلا عن صمود نظام الأسد منذ بداية الأزمة وحتى الآن، رغم بعض الانشقاقات التي حصلت في صفوف الجيش السوري، كذلك أدى تشرذم المعارضة السورية السياسية وبروز المنظمات المسلحة الجهادية، لاسيما القريبة من (تنظيم القاعدة)، (تنظيم داعش)،(جبهة النصرة) في صفوف الثوار، وتصاعد مسار الثورة السورية نحو العسكرة (الحجازي،السبكة العربية العالمية،٢٠١٩).

وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م، أعلنت روسيا عن بدء عملية جوية ضد (تنظيم داعش) والجماعات الإرهابية في سوريا، حيث شنت طائرات حربية روسية أولى غاراتها على مواقع تابعة (لتنظيم داعش)، في سوريا، وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء (إيغور كوناشينكوف) إنه بقرار من القائد العام الأعلى للجيش والقوات المسلحة الروسية

(سيرجي شويغو)، بدأت طائراتنا الحربية تنفيذ عملية جوية تتمثل في إلحاق ضربات موجهة تستهدف مواقع إرهابيي (تنظيم داعش) وغيرها من التنظيمات الإرهابية على أراضي الجمهورية العربية السورية(غارة جوية،موقع روسيا اليوم،٢٠١٩) ، وأضاف أن وزير الدفاع الروسي، أبلغ الشركاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بأن الطائرات الروسية تستهدف المراكز والمعدات العسكرية، ونقاط الاتصال، والعربات، فضلاً عن مستودعات الذخيرة، وخزانات الوقود التابعة للإرهابيين.

ومن جانبه، قال بوتين: إن "آلاف المسلحين من مختلف الدول يقاتلون في صفوف تنظيم الدولة، وإنهم سيعودون حتمًا إلى بلدانهم، وسيأتون إلى روسيا أيضًا، مؤكدًا أن: "الطريق الصحيح الوحيد لمكافحة الإرهاب الدولي في سوريا، يتمثل في القيام بخطوات وقائية، وتصفية المسلحين والإرهابيين في المناطق التي سيطروا عليها، دون أن ننتظر قدومهم إلى بيوتنا "(روسيا تعلن، موقعcnnالعربية،٢٠١٩)، كما أكد أن القوات الروسية ستقوم بعمليات جوية فقط في سوريا، قائلا: " نحن بالطبع لا ننوي أن تُغرس رأسنا في النزاع السوري، أولا: سندعم الجيش السوري فقط في كفاحه الشرعي ضد الإرهاب . ثانيًا: سيكون هذا الدعم جويًا فقط، دون مشاركة في عمليات برية . ثالثًا: هذا الدعم سيقتصر من ناحية الزمن على فترة قيام الجيش السوري بإجراء عمليات هجومية"، وأفاد (بوتين) بأن موسكو أبلغت جميع شركائها الدوليين عن خطتها وخطواتها في سوريا، داعيًا الدول المعنية إلى الانضمام لعمل " المركز التنسيقي في بغداد."

ويبدو أن الأوضاع قد تغيرت نوعًا ما بعد أن أعلنت موسكو التدخل عسكريًا في سوريا، في ظل انتقادات دولية واسعة على هذه الخطوة الروسية، ومن ثم وُضعت السياسة الخارجية التي ينفذها (لافروف) ويديرها الكرملين في توتر مع الغرب، قد تؤدي إلى مواجهة في ملفات وقضايا أخرى، هذا الوضع (غير المريح) للسياسة الخارجية الروسية يرتبط أيضًا مع الداخل الروسي، الذي تم حشده بقوة وراء (السقف المرتفع) للموقف الروسي منذ بداية الأزمة السورية، وقد تجلى هذا السقف المرتفع عبر

وسائل الإعلام الروسية بصورة أثرت بشكل كبير على الرأي العام الروسي في اتجاه أن الدفاع عن سوريا هو خطوة في الدفاع عن روسيا نفسها ومكانتها الدولية، حيث جاء الموقف الروسي الذي يمكن وصفه بأنه يتحرك وفق ذهنية أمن قومي داخلي خاص به، بمعنى إذا سقط الحليف السوري وبالأخص في هذه المنطقة الجغرافية قد ينعكس سلبًا على الوضع الروسي الداخلي(اللباد،موقع السفير الامريكي،٢٠١٧).

ومن المحتمل أن الكرملين والخارجية الروسية قد يواجهان صعوبة في تفسير الأمر للمواطن الروسي بعد أن ذهب الموقف الرسمي بعيدًا إلى درجة كبيرة؛ لذا فإن أي ضربة عسكرية أمريكية للنظام السوري ستؤثر على صورة (بوتين) كزعيم قومي روسي يدافع عن مصالح روسيا الوطنية، تلك الصورة الذهنية التي رُسمت على مدار السنوات السابقة، بمعنى: أن أي ضربة عسكرية أمريكية، مهما كان حجمها، سيفهمها كثير من الروس على أنها ضربة لبوتين وروسيا، ترمي إلى تحديد الأوزان النسبية للدول والتحالفات على الساحة الدولية، حيث وُضعت السياسة الروسية في نفس هذا الموقف، أبان الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، عندما اضطرت موسكو للانتقال من تصريحات مثل "روسيا لن تساوم على العراق" وأن "غزو العراق خطأً سياسياً كبيراً " إلى القبول بالتعامل مع الأمر الواقع لتحقيق بعض المكاسب(دياب،موقع مجلة العرب الدولية،٢٠١٩).

وبالتالي يمكن القول: إن الموقف الروسي انطلق من رؤية تحمل السلطة والمعارضة معًا مسؤولية العنف، وترفض رفضًا قاطعًا أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر، انطلاقًا من حتمية الحل السلمي، وجلوس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات، وهو موقف يختلف جذريًا عن الموقف الغربي الذي حمل (بشار الأسد) وحده مسؤولية العنف والمذابح في سوريا، وفقد الأمل في الحل السلمي ليتجه إلى الدعم العسكري للمعارضة من أجل الإطاحة بالأسد، فالرؤية الروسية قد تشترك مع نظيرتها الغربية في ضرورة وقف إراقة مزيد من دماء الشعب السوري، إلا أن التباين يبدو واضحًا في كيفية تحقيق ذلك بين الجانبين(الشيخ، ٢٠١٢،ص٢٦٧) ، ولا يُخفى

أن روسيا اتخذت منذ بداية الثورة السورية موقفًا مثابرًا في دعم النظام السوري سياسيًا وعسكريًا واقتصاديا، وأنها لم تكن متحمسة لأي من الثورات العربية الأخرى، وحذرت مبكرًا من وصول الإسلاميين إلى السلطة، وكان من الواضح أن موضوع الإسلاميين شكل هاجساً لروسيا، إلا أنها نجحت في فرض السياسة الدولية تجاه سوريا، واستطاعت أن تكون اللاعب الأبرز جيو استراتيجيًا في ظل عدم رغبة الغرب والولايات المتحدة وتركيا في التدخل المباشر في سوريا(&sertifDermir Carmen،٢٠١٣،p68).

وتجلى ذلك في عدم إخفاء حجم المفاجأة لدى العديد من السياسيين والعسكريين أمام التدخل العسكري الروسي في الأزمة، فمعظم المتتبعين لتداعيات الأزمة كانوا يعتقدون أن التصريحات والمبادرات الروسية التي سبقت هذا التدخل سواء على مستوى اللقاءات الثنائية في موسكو أو اللقاءات الجماعية الدولية والإقليمية، كانت فقط تدخل في خانة المناورات السياسية والحرب الإعلامية لروسيا، إذ إن التدخل الروسي العسكري في سوريا، يعد أهم منعطف عسكري تعرفه الأزمة السورية منذ اندلاعها(الطوسة،موقع فرانس بريس،٢٠١٩).

المبحث الثالث

الأدوات والوسائل الروسية في إدارتها للأزمة السورية

تسعى روسيا بما تتمتع به من قدرات داخلية وثقل دولي إلى إثبات وجودها ومكانتها على الساحة الدولية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وذلك من خلال الاعتماد على عدد من الوسائل والأدوات الأكثر توفرًا وفعالية، وفي هذا السياق اعتمدت روسيا وفق قدراتها وإمكاناتها على مجموعة من الوسائل والأدوات السياسية والعسكرية في التعاطي مع الأزمة السورية.

المطلب الأول : الوسائل والأدوات السياسية

رغم التشابه في الموقفين الروسي والصيني تجاه الأزمة السورية، إلا أن الخارجية الروسية هي الطرف الأكثر نشاطًا على الصعيد الدولي، بما يفوق نشاط الخارجية السورية ذاتها؛ حيث اعتمدت موسكو مجموعة من الوسائل والأدوات السياسية التي منحتها التحرك بفاعلية طوال تطورات الأزمة.

أولاً: تفعيل الأداة الدبلوماسية ورفض استصدار قرارات أممية تفتح المجال لتدخل غربي في سوريا:

كما قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر في(٣ أغسطس ٢٠١٢م)، والذي وافقت عليه ١٣٣ من الدول الأعضاء، وامتنعت ٣٣ دولة عن التصويت، واعترضت عليه ١٢ دولة منها روسيا، وهو القرار الذي أعُد مشروعه السعودية، وتضمن "إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، وطالب بتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة؛ حيث قالت الخارجية الروسية: إن روسيا لن تؤيد مشروع القرار بشأن سوريا بالجمعية العامة، يلقي كامل مسؤولية كما يجري في سوريا على عاتق السلطات السورية فقط، ولا يطبق مطالب المجتمع الدولي على المعارضة السورية، واصفة القرار بأنه أحادي الجانب وغير متوازن ويحث المعارضة على مواصلة صراعها المسلح مع الحكومة السورية، ويمثل التفافًا على قرارات مجلس الأمن، وأن طرح مشروع القرار والتصويت عليه في الجمعية العامة، في الوقت الذي يُنظر في القضية في مجلس الأمن يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة(مشروع القرار،موقع تايمز،٢٠١٩).

كذلك صوتت روسيا ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادرة بشأن سوريا في (٢٩ أبريل) و(٢٣ أغسطس ٢٠١١م)، وكذلك في (١ يونيو ٢٠١٢م)، حول مجزرة الحولة فى سوريا، بدعوى رفض استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع القواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، من وجهة النظر الروسية، كما عارضت موسكو كذلك إحالة (الملف

النووي السوري) إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في (يونيو ٢٠١١م)، ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا(الشيخ، ٢٠١٢،ص٢٥٥).

ثانياً: الحث على حل الأزمة السورية بالطرق السلمية:

كان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيس في التوصل لخطة (كوفي عنان) للتسوية في سوريا، فأثناء لقاء(سيرجي لافروف) مع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في (١٠ مارس ٢٠١٢م)، تم الاتفاق على خمس مبادئ للتسوية السلمية للأزمة السورية، تمت المصادقة عليها في قرار خاص صادر عن مجلس الأمن الدولي في (٢١ مارس ٢٠١٢م)، لتشكل خطة عمل(كوفي عنان) مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الخاص إلى سوريا، والتي تتألف من ست نقاط تتمثل في(خطة السلام ،موقع رويترز،٢٠١٩):

- الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطياف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وتهدئة مخاوفه.
- الالتزام بوقف القتال، والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد.
- ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال.
- ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد، وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول.
- تكليف مراقبين دوليين بمتابعة خطة أنان.
- احترام حرية التجمع وحق التظاهر السلمي الذي يكفله القانون.

وقد عبرت موسكو عن حرصها على إنجاح خطة عنان، حتى بعد استقالته وتعيين (الأخضر الإبراهيمي)، واتهمت عناصر القاعدة في سوريا بمحاولة إفشالها من خلال هجمات وتفجيرات استهدفت السلطة والمدنيين، بل والمراقبين الدوليين على السواء، كما انتقدت موسكو قرار جامعة الدول العربية الصادر في (٢٢ يوليو ٢٠١٢م)، والذي يدعو إلى تنحي الرئيس بشار الأسد وتشكيل حكومة انتقالية، ورأت أنه لا يساهم في تسوية الأزمة ويغلق الباب أمام أي حديث عن الإصلاح السياسي وإنه من الضروري إعطاء فرصة لتنفيذ (خطة كوفي عنان)، وعلى كافة القوى المعنية الضغط على المعارضة.

كما أكدت روسيا على أهمية إبقاء المراقبين الدوليين كشرط مهم لنجاح خطة أنان، وعارضت إنهاء عمل البعثة في سوريا، وأكدت على أهمية عودتهم عقب قرار مجلس الأمن في (١٦ أغسطس ٢٠١٢م)، القاضي بعدم تمديد بعثة المراقبين ومغادرتهم الأراضي السورية اعتبارًا من ٢٠ أغسطس، ورأت أن ذلك يحرم المجتمع الدولي من المعلومات الموضوعية عما يجري في سوريا؛ حيث سجلوا انتهاكات لخطة أنان للسلام الخاصة بوقف إطلاق النار من جانب القوات الحكومية والمعارضة المسلحة على حدٍ سواء، فضلا عن ان وجودهم أدى إلى تراجع مستوى العنف منذ أن بدأت البعثة عملها في مايو ٢٠١٢م (الشيخ، ٢٠١٢،ص٢٥٧).

وقد طرحت روسيا مبادرة لعقد مؤتمر دولي حول سوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، وأكدت على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين ذوي التأثير وفي مقدمتهم إيران إلى جانب كلٍ من قطر والسعودية، ومص، ولبنان والأردن، والعراق وتركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، بينما رفضت واشنطن رفضًا قاطعًا إشراك طهران في هذا الاجتماع، حيث يختلف المؤتمر الذي تقترحه موسكو جوهريًا عن مؤتمرات مجموعة (أصدقاء سوريا)، التي قاطعتها روسيا ورفضت المشاركة فيها؛ لكونها تقتصر أعمالها على إيجاد مختلف الذرائع للإطاحة بالحكومة السورية، وليس إلى تنفيذ خطة كوفي أنان، وأشار لافروف إلى أنه من "الأفضل تصحيح خطأ عدم

دعوة إيران والمملكة العربية السعودية لحضور (مؤتمر جنيف)، وأن لقاء باريس(لأصدقاء سوريا) لا يهدف إلى توحيد المعارضة السورية على أسس بناءة، بل إن مهمة المشاركين فيه تتلخص منذ البداية بدعم المعارضة فقط (الشيخ، ٢٠١٣،ص٢٦٧).

ثالثاً: التنسيق مع القوى الدولية والإقليمية الداعمة للنظام السوري:

عملت الدبلوماسية الروسية في التعاطي مع الأزمة السورية على التنسيق مع القوى الدولية والإقليمية الداعمة للنظام السوري، لاسيما الصين وإيران، وأخرى كالهند والبرازيل وفنزويلا وجنوب أفريقيا، والظهور بمواقف شبه موحدة تجاه الأزمة السورية، حيث كان الموقف الروسي الصيني المشترك في استخدام حق النقض (الفيتو) أربع مرات متتالية في مجلس الأمن ضد أي قرار يُدين سوريا، محاولة استعراضية لتجسيد التنسيق السياسي بين الدولتين على المسرح الدولي، وإظهار القدرة على مقاومة الضغوط الأمريكية والغربية، وتغيير الصورة الباهتة للسياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي(عبدالحي،٢٠١٢،ص١٢).

وقد اعتمد التوافق الروسي الصيني في تبريره لموقفه على عدة مبادئ شكلت جوهر هذا التوافق، والتي تتمثل في:

- ضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الإستراتيجية، وتأكيد ثبات هذا المبدأ في شبكة التفاعلات والعلاقات الدولية .
- عدم تجاوز حدود التفويض الذي يمنحه مجلس الأمن الدولي كما جرى في النموذج الليبي.
- عدم تفسير مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل انتقائي واستعمالها كورقة سياسية لتنفيذ أغراض وأهداف أخرى، وقف تكتيك التدرج في قرارات مجلس الأمن الدولي التي تبدأ بالإدانة وتنتهي بالتدخل العسكري(ملحم، موقع مجلة الدفاع الوطني،٢٠١٤).

ومن جهة أخرى أنشأت روسيا منطقة تجارية حرة للاتحاد الجمركي تجمع في إطارها روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا، سُميت "اتحاد أورو _ آسيا"، وكلما فاتحتهم دولة ما في موضوع اتفاقية ذات بعد اقتصادي، كان جواب الروس :"إذا أردتم اتفاقًا معنا، يجب أن يكون مع هذا الاتحاد"، وفي هذا الصدد يعلق أحد السفراء في الاتحاد الأوروبي "روسيا تنشئ محورها الاقتصادي الخاص ضمن القضاء العالمي، هذه هي رسالة (بوتين ولافروف) إلى النظام الدولي الجديد، ودور روسيا العالمي، التي جاءت مناسبة للأزمة السورية لتظهر ملامحها السياسية"(شرارة، موقع جريدة الاخبار اللبنانية،٢٠١٢) .

ومن جهة ثالثة، كذلك تميز التنسيق السياسي بين روسيا وإيران منذ بداية الأزمة وطوال تطوراتها السياسية والعسكرية، فخلال مؤتمر صحفي مشترك جمع وزير الخارجية الروسي(سيرجي لافروف) ونظيره الإيراني(محمد جواد ظريف) في موسكو في (١٧ أغسطس ٢٠١٥م)، جدد الطرفان ثبات موقف بلديهما بضرورة الحل السياسي للأزمة في سوريا، حيث أوضح (لافروف) إن المحادثات بين الجانبين ركزت على تكثيف الجهود والتعاون لحل الأزمة قائلا: " إن حل الأزمة في سوريا لن يكون إلا سلميًا ودبلوماسيًا وسياسيًا، ويمكن التوصل إليه فقط في إطار محادثات بين الأطراف السورية كافة دون تدخل من الخارج"(مستقبل سورية،موقع وكالة سانا،٢٠١٩) .

المطلب الثاني: الوسائل والأدوات العسكرية

لم تخفي روسيا دعمها العسكري للنظام السوري سواء المباشر أو غير المباشر، وتزويد النظام بالأسلحة والالتزام بالاتفاقات الموقعة بين الجانبين وصولاً إلى التحالف لمحاربة الإرهاب؛ حيث اتخذت موسكو مجموعة من الوسائل والأدوات العسكرية تدعيمًا لموقفها وتحركاتها السياسية وفقًا لتطورات الأزمة، ويمكن إيضاح أهم الوسائل والأدوات العسكرية الروسية في تعاطيها مع الأزمة السورية في التالي:

أولاً: استخدام القوة العسكرية غير المباشرة:

قدمت روسيا الدعم العسكري للنظام السوري منذ بداية الأزمة في مارس ٢٠١١م، هذا بالإضافة إلى استمرار عمل الخبراء العسكريين الروس في معظم قطاعات الجيش السوري، والترتيب لوجود طويل الأمد في القاعدة البحرية الروسية (طرطوس)؛ إذ أجرت البحرية الروسية مناورات عسكرية قبالة الشواطئ السورية في البحر المتوسط استمرت من ١٩ إلى ٢٩ يناير ٢٠١٣م، وصفت بأنها الأضخم من نوعها التي أجرتها القوات البحرية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد شارك فيها أكثر من(٢٠) سفينة حربية و(٣) غواصات انضمت إلى المناورات من الجيوش الروسية المتمركزة في البحر الأسود وبحر البلطيق، وقد حملت هذه المناورات رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في سوريا(يوسف، مسعد،٢٠١٣،ص٢١٣-٢١٤).

وقد تعهد الرئيس الروسي (بوتين) باستمرار الدعم العسكري إلى دمشق، فخلال مشاركته في قمة أمنية في طاجيكستان، حث (بوتين) الدول الأخرى على الانضمام إلى روسيا في إرسال " مساعدات فنية عسكرية" إلى الحكومة السورية، وحذر من أن "أعداد اللاجئين إلى أوروبا ستزداد دون الدعم العسكري للحكومة في سوريا،" قائلاً: " إن الوضع في سوريا سيكون(أسوأ من ليبيا) لو لم تدعم روسيا قيادتها"، مضيفاً :"تقدم وسنستمر في تقديم المساعدات الفنية العسكرية اللازمة، ونحث الدول الأخرى على الانضمام إلينا، "مؤكدًا أن موسكو أرسلت معدات عسكرية إلى سوريا لمساعدة الحكومة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وقال بوتين: "ندعم حكومة سوريا الشرعية في مواجهة الاعتداء الإرهابي"(روسيا مستمرة،موقع عربيBBC،٢٠١٩)

ثانياً: استخدام القوة العسكرية المباشرة:

في خطوة تعد الأولى للتدخل الروسي العسكري في الشرق الأوسط، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أعلن الكرملين أن مجلس الاتحاد الروسي وافق على منح الرئيس (فلاديمير بوتين) تفويضًا بنشر قوات عسكرية في سوريا، وذلك ردًا على طلب الرئيس

الأسد مساعدة عسكرية من موسكو، وقال كبير موظفي الكرملين (سيرجي إفانوف): إن مجلس الاتحاد الروسي وافق بالإجماع على منح الرئيس بوتين تفويضًا بنشر قوات عسكرية في سوريا، وأن استخدام القوة العسكرية يتعلق فقط باستخدام القوة الجوية وليس القوات البرية، مضيفًا: إن "الهدف العسكري لهذه العملية هو تقديم دعم جوي للقوات المسلحة السورية في معركتها ضد الإرهاب"، مؤكدًا: أن "الضربات الجوية الروسية ستجري في إطار القانون الدولي، بما أن الرئيس السوري طلب رسميًا من موسكو مساعدة عسكرية في غياب قرار للأمم المتحدة"(نشر القوات، موقع الجزيرة نيت،٢٠١٥).

وبعد ساعات من موافقة المجلس الفدرالي الروسي على طلب للرئيس بوتين تفويضه نشر قوات روسية في الخارج، بدأت المقاتلات الروسية في (٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م)، استهداف مواقع عسكرية تابعة لتنظيم (داعش) في سوريا؛ حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية والطيران الحربي الروسي نفذ نحو ٢٠ غارة على ثمانية أهداف لتنظيم داعش في سوريا، وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع (إيغور كوناشينكوف) إن "الضربات الجوية أسفرت عن إصابة مخازن للأسلحة والذخائر وآليات عسكرية تابعة لـ(داعش)، وكذلك مراكز قيادته في منطقة جبلية، وتدميرها بالكامل، "وأشار إلى أن: "جميع الضربات وجهت بعد إجراء مهمة استطلاع جوي والتحقق من معلومات تلقاها الطيران الروسي من هيئة الأركان العامة السورية"، مضيفًا: إن " الغارات لم تنفذ على منشآت للبنية التحتية المدنية والمناطق المحيطة بها، وفي ٧ نوفمبر، شاركت السفن الحربية الروسية وللمرة الأولى في عملية مكافحة الإرهاب، إذ قامت ٤ سفن حاملة للصواريخ بإطلاق ٢٦ صاروخاً مجنحاً من حوض بحر قزوين على ١١ هدفاً في سوريا، ولم يأتي التدخل الروسي بالعملية العسكرية البرية في سوريا إلا بعد طلب من دمشق، وقد ساهمت في كثير من المواجهات العسكرية في حلب وغيرها"(غارة جوية،موقع روسيا اليوم،٢٠١٥).

لقد كان للتدخل العسكري الروسي المباشر في الأزمة السورية الدور الفعال في ترجيح كفة قوات النظام السوري واستعادت الكثير من الأراضي والمدن التي كان تحت سيطرت المعارضة السورية، وكان لروسيا دور فعال في التأثير على المحادثات بين النظام والمعارضة وتقديم التنازلات من قبل الأخير.

الخاتمة

تعد الأزمة السورية ورقة مهمة تسعى من خلالها روسيا إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، حيث يبدو أن الرؤية العامة التي تتبناها الدول الغربية باتت مقنعة بانه لا يمكن حل الأزمة السورية بدون روسيا التي عدت دعم نظام الأسد في مواجهة قوة المعارضة يمثل دفاعا عن مصالحها الحيوية في المنطقة، ومن هنا أصرت موسكو على عدم الحديث عن مستقبل الأسد إلا بعد محاربة تنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى، وذلك للحفاظ على مؤسسات الدولة السورية.

ويعد قيام روسيا بدور فعال في منطقة الشرق الأوسط أمراً ليس بجديد خاصة وان روسيا تحتفظ بعلاقات قوية تاريخية مع عدد كبير من دول المنطقة، ومن ثم تحول بوتن من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات.

وقد راعت روسيا خلال تلك التحولات تجنب الصدام مع الولايات المتحدة، أعلن بوتن حرص بلاده على نشر سياسة جديدة قائمة على المساواة بين كل الأطراف والمصالح المشتركة.

ويمكن القول: إن الأزمة السورية أزمة كاشفة لمدى التغيرات والتطورات التي شهدها النظام الدولي، حيث كان إخفاق السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع الأزمة السورية التي خلقت حالة من عدم الاستقرار بجانب تزايد نشاط الجماعات الإرهابية والمتطرفة والتي لم يعد يقتصر تهديدها على سوريا والدول المجاورة لها بل يمتد ليشمل الأمن والمصلحة الأمريكية كذلك عاملاً أساسياً استغلته روسيا في إظهار قوتها وقدرتها على التأثير في القرار الدولي من خلال رفض الكثير من العقوبات التي تم فرضها على النظام السوري ومساندته في الكثير من المواقف حتى اليوم، وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة تتمثل أهمها:

أولاً: الاستنتاجات:

هناك جملة من الاستنتاجات توصل إليها الباحث من خلال تحليل النظام الدولي وكما يلي:

١. شكلت الأزمة السورية حالة استقطاب وتنافس إقليمي ودولي غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة حيث أظهرت الأزمة تشكيل معسكرين أو محوريين يتألف الأول محلياً من: المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، ويدعم إقليميا كل من تركيا ودول الخليج العربي من ورائهم جمعياً ويقف دوليا الغرب بجناحيه الأمريكي والأوربي، أما المعسكر الآخر فيشمل محليا النظام السوري ويدعمه إقليميا كل من ايران وحزب الله في لبنان، ومن ورائهم جميعاً يقف دولياً كل من روسيا والصين.

٢. أصبحت الأزمة السورية أحد أهم العوامل الكاشفة لإحداث تغيرات على مستوى النظام الدولي، ففي ضوء التطورات الدولية والإقليمية، يمكن القول: إن هناك معطيات تؤكد ظهور ملامح نظام دولي جديد أو على الأقل تقدير خارطة جديدة من التحالفات والتوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وصعود قوة جديدة من أهمها روسيا والصين، تشارك في قيادة النظام الدولي ولن تعود للولايات المتحدة الهيمنة كما كان في السابق إلا أنها ستبقى القوة الأكثر تأثيراً وفعالية على المستويين الدولي والإقليمي.

٣. أدى انخراط القوة الإقليمية في مجريات الأزمة السورية إلى خروجها من سياقها العربي لتعود الأزمة تهدد الأمن الإقليمي وقد أدى إلى انتشار التنظيمات المسلحة بشتى انتماءاتها الفكرية والعقائدية إلى تسارع وتيرة التداعيات الإقليمية، وساهمت ممارساتهم الوحشية في تحويل القضية من ثورة سلمية تطالب بالحرية والديمقراطية إلى قضية محاربة الإرهاب، وبات الأمن الإقليمي مهدداً ليس في انتشار هذه الجماعات وحسب بل كذلك يشمل الحرب عليها ناهيك عن الاستقطاب الطائفي

الذي أصبح واضحا في التفاعلات العربية الإقليمية وانكشاف النظام العربي سياسياً وامنياً أمام القوى الإقليمية والدولية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال موضوع الدراسة وإشكاليتها توصل الباحث إلى جملة من التوصيات وهي:

١. على دول المنطقة حل الأزمة في سوريا بعيداً عن التدخلات الخارجية الغربية وعلى رأسها روسيا والتي تسعى لخدمة مصالحها.

٢. على روسيا إعادة حساباتها تجاه نظام الأسد لأنه فاقد للشرعية وغير ممثل للشعب السوري.

٣. يجب على المعارضة إيجاد وسيلة لإقناع روسيا بوقف دعم النظام وذلك بتطمينها على مصالحها في سوريا ومن ثم إمكانية إسقاط النظام.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو القاسم، محمود ،٢٠١١ ، محددات الموقف الروسي من الانتفاضة السورية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (٢٠٢)، أكتوبر.

٢. أحمد، صافيناز،٢٠١٤ ، الإرادة الغائبة: آفاق تسوية الأزمة السورية بعد جنيف ٢، السياسة الدولية، العدد (١٩٦).

٣. أحمد، يوسف ؛ ونفين ، مسعد، ٢٠١٣، محرران حال الأمة العربية: مستقبل التغير في الوطن العربي: مخاطر داهمة ٢٠١٢–٢٠١٣ م: مركز دراسات الوحدة العربية.

٤. أونيس، ضياء، ٢٠١٢، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، ترجمة أبو زيد، هاجر، العدد ٣.

٥. إدريس، السعيد،٢٠١٤، دولة الخلافة الإسلامية " (داعش) ومستقبل الصراع العربي الصهيوني، ورقة مقدمة إلى مؤتمر داعش: العالم في مواجهة الإرهاب الدولي، ٢٣ نوفمبر.

٦. شرارة، ناصر،٢٠١٢، ٣ ثوابت للسياسة الروسية في سوريا، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد ١٧٦٤، ٢٣ يوليو.

٧. الشيخ، نورهان، ٢٠١٢، أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية، في مجلة البيان، بعنوان: واقع الأمة بين الثورات العربية والمرحلة الانتقالية، التقرير الاستراتيجي العاشر، الرياض :مجلة البيان

٨. ----------، ٢٠١٢،الخوف من التغيير: محددات سلوك القوي الناعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠ أكتوبر.

٩. ----------، ٢٠١٢،الموقف الروسي من الثورات العربية: رؤية تحليلية في مجلة البيان بعنوان: " الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، التقرير الاستراتيجي التاسع،الرياض، مجلة البيان،.

١٠. ميشيل، كيلو، يناير ٢٠١٤ " رهانات صعبة ": حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٥).

١١. عبد الحي، وليد ،٢٠١٢ أبريل ، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات.

١٢. علام، رابحة ، أبو القاسم، محمود (٢٠١٣)الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية، كراسات استراتيجية، العدد (٢٣٦).

١٣. يوسف،ايمن، ٢٠٠٨،روسيا للبوتنية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولوية الجيوبولوتيكية الخارجية، (٢٠٠٠-٢٠٠٨م)، مجلة المستقبل العربي، كانون أول، العدد (٣٥٨) .

ثانياً: المواقع الإلكترونية

١.العلاقات الروسية السورية منذ الثورة، الجزيرة نت، ٥ سبتمبر ٢٠١٣.
http://www.aljazeera.nat/news/erportsandintarviews/2013/9/5

٢.الرئيس الروسي يكشف عن موقف بلاده من الرئيس السوري بشار الأسد، موقع يمنيات ٢٠ يونيو ٢٠١٥م .http://www.yemenat.net/naws57862.html.

٣.أليكسي بيلكو، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الروسية: المواجهات مستمرة متاح على: .http://www.eastrnmednews.com

٤.الدور الروسي الجديد في سوريا واحتمالات المواجهة مع الولايات المتحدة، شؤون خليجية، ١٩ سبتمبر ٢٠١٥ م، http://alkhaleejaffairs.org/c-25457

٥.الجيش السوري تسلم من موسكو "طائرات استطلاع ومقاتلات "، قناة العالم،٢٢سبتمبر٢٠١٥م.
http://www.alalam.ir/news/1741408

٦. المجلس الفدرالي يفوض بوتين بنشر قوات بسوريا، الجزيرة نت، ٣٠ سبتمبر٢٠١٥م.
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/30

٧.بوتين: روسيا مستمرة في دعم الأسد عسكريا،BBCعربي،١٥سبتمبر ٢٠١٥م.
http://www.bbc.com/Arabic/middleeast/2015/09/150915

٨.بوتين:" داعش" أعلن معاداته لروسيا منذ وقت طويل، روسيا اليوم، ٣٠ سبتمبر٢٠١٥م.
http://arabic.rt.com/news/795457

٩.بوتين: روسيا ليست منشغله بمصير الأسد بل بمصير سوريا، وكالة أنباء الثورة السورية، ٢١ ديمسبر ٢٠١٢م.
http://www.syrla-pross.com/anide.php?d-537

١٠.بوتين: تغيير السلطة في سورية ممكن فقط بطريقة دستورية، روسيا اليوم، ٢٠ يونيو ٢٠١٢م.
http://arabic.rt.com/news/587875

١١.بعد استخدامها " الفيتو " ٤ مرات موسكو تتجه إلي تمرير مشروع قرار حول سوريا، مدار اليوم، ٧ أغسطس ٢٠١٥م

http://madardady.com/2015/08/07

١٢.بول سالم، هل تستطيع روسيا إنقاذ سورية؟.مركزكارنيغي للشرق الأوسط، ٢٣ فبراير ٢٠١٢م.

http://carmegie-mec.org/publications/?fa-47266

١٣. ترجمة غير رسمية لنص خطة سلام كوفي عنان لسوريا،رويترز،٤ أبريل ٢٠١٢م http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8330

١٤.جرجس الملحم، تأثير التوافق الصيني – الروسي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع الوطني، ١ يناير ٢٠١٤م

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?38190#.VhAu0eztmkq

١٥.جورج حجازي، سوريا: دوافع وأسرار العشق الروسي لنظام بشار الأسد، الشبكة العربية العالمية، ٩ نوفمبر ٢٠١٣م. http://www.globalarabnetwork.com/opinion/11660-2013-11-

١٦.دياب، أحمد،هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط؟ مجلة العرب الدولية، ١١اكتوبر ٢٠١٣. http://arb.majalla.com/2013/10/article

١٧.فيتو روسي صيني ثالث يحبط قرارًا بشأن سوريا، العربية نت، ١٩ يوليو ٢٠١٢م

http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/19/227296.html

١٨.فيتو روسي صيني ضد إحالة ملف سوريا للمحكمة الجنائية، الجزيرة مباشر،٢٢ مايو ٢٠١٤م.

http://mubasher.aljazeera.net/news/201452215.ht

١٩.سامي عمارة :لافروف يؤكد ثوابت الموقف الروسي من الأزمة السورية قبل جنيف، جريدة الأهرام، ١٩ يناير ٢٠١٤م.

http://www.ahram.org.eg/newsa/254158.aspx

٢٠ موسكو: ٢٠ غارة جوية روسية استهفت ٨ مواقع لـ"داعش" في سوريا، روسيا اليوم، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م.https://arabic.rt.com/news/795460

٢١.موسكو:مشروع القرار حول سورية بالجمعية العامة غير متوازن، إسلام تايمز،٣أغسطس٢٠١٢م.http://islamtimes.org/ar/doc/news/184604

٢٢.موسكو: أساس الموقف الروسي تأييد سيادة سورية ووحدتها وعدم وجود بديل للحل السياسي، الوكالة العربية السورية للأنباء، ٢٧ يونيو ٢٠١٥م.

http://6aria.ay/?p-234879

٢٣.لافروف: أهداف العملية الروسية في سوريا مكافحة الإرهاب لا دعم أي من القوى السياسية، روسيا اليوم،١ أكتوبر ٢٠١٥م.

https://arabic.rt.com/news/795582

٢٤.لافروف: توحيد المعارضة من أهم مقدمات حل الأزمة السورية، روسيا اليوم، ٣١ أغسطس ٢٠١٥م. http://arabic.rt.com/news/792678.

٢٥.لافروف وظريف: مستقبل سورية يقرره الشعب السوري وحده. وحل الأزمة سلميًا عبر الحوار دون تدخل خارجي، وكالة سانا للأنباء، ١٧ أغسطس ٢٠١٥م.

http://www.sana.sy/?p=254117

٢٦.لافروف: نرفض التدخل الخارجي في سورية ومحاولات فرض الفصل السابع ضدها، وكالة سانا للأنباء، ٢٣ مايو ٢٠١٤م. http://sana.sy/?p=2767

٢٧. روسيا تتهم المعارضة السورية باستخدام " الكيمياوي " الجزيرة نت، ١٨ سبتمبر ٢٠١٣م . http://www.aljazeera.net/news/intemational/2013/9/18

٢٨.روسيا تعلن بدء عملية جوية ضد "داعش" في سوريا.. وبوتين ينفي القيام بأي عمليات برية، CNNبالعربية، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م.

http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/30/russia-sryia-isis-strike

٢٩.روسيا والجامعة العربية تقترحان حوارا مباشرا بين الحكومة السورية والمعارضة، BBC عربي، ٢١ فبراير ٢٠١٣م.

٣٠.مروان قبلان، هل من تغير في الموقف الروسي من المسألة السورية ". العربي الجديد، ٢٣ مايو ٢٠١٥م.

http://www.alaraby.com.uk/opinion/2015/5/22

٣١.مصطفى اللباد، الرابحون والخاسرون في الاتفاق الروسي الأمريكي، السفير، ١٦ سبتمبر ٢٠١٣م. http://assafir.com/Article/320970

٣٢. مصطفى الطوسة، بوتين يخلط أوراق المعادلة العسكرية في سوريا، فرانس 24، ٩أكتوبر ٢٠١٥م. http://ishrakat.blogs.france24.com/article

٣٣. ناصر شرارة، ثلاث ثوابت للسياسة الروسية في سوريا

http://www.al-akhbar.com/node/98403

٣٤. ناصر شرارة، ٣ ثوابت للسياسة في روسيا، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد "١٧٦٤"، ٢٣ يوليو ٢٠١٢. http://www.al-akhbar.com/node/98403

٣٥. نجلاء البو الحصين، تمثل الحالة السورية نموذج العلاقة بني النظام الإقليمي والنظام الدولي، دنيا الوطن، ١٣ نوفمبر، ٢٠١٢م
http://pulpit.alwatanvoice.com/aricls/2012/11/13/26705.html
٣٦. وليد عبدالحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية متاح على:
http://studies.aljazeera.net

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1.AzualsBagdonas, Russia's Interests in the Syrian Conflicts power , prestige, and profit, European journal of Economic and political studes EJEPS: vol. 5. No.2 , Aug. 2012.

2.sertifDermir& Carmen Rijnovearu,The Impact of the Syria Crisis on the Global and Regional Political Dynamics,Journal of Tukish World Studies , Vol. 8, No. 1, Summer 2013

3.Jermy M . Sharp & Christopher M Blanchard , Syria: Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response, Congressional Research Service "CRS" , July 12,2012..

4.Dmiltntrentn, The Mythical Alliance: Russia's Syria Policy, Camegie Endowment for international peace, 12 feb 2013.At:
http://carnegie.ru/publicat/ons/?fa-50909.

الملخص :

فقد جاء الموقف الروسي من الأزمة السورية حاسما منذ البداية واتسم بالإصرار الواضح والصريح على تأييد ودعم النظام السوري سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، تجلى ذلك في استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) مرات عدة في مجلس الأمن ضد مشروعات قرارات تدين النظام السوري وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر في سوريا في حين تبرر روسيا موقفها بأنها تحافظ على الدولة السورية وأجهزتها ووحدة أراضيها وتجنب سوريا بأن لا تكون ملاذا للعناصر الإرهابية والتنظيمات المتطرفة مع تأكيدها على دعم الحوار وتسوية الأزمة من خلال الحلول السياسية والدبلوماسية ورفضها لأي تدخل عسكري خارجي في سوريا تفاديا لتكرار الحالة الليبية ومن قبلها العراقية.

تشهد سوريا تحدياً من اخطر التحديات في تاريخها الحديث حيث تباينت ردود الفعل الإقليمية والدولية ولاسيما الموقفين الروسي والأمريكي تجاه الثورة السورية التي بدأت متشابهة إلى حد كبير بمثيلاتها من الثورة العربية في أسبابها ودوافعها وكذلك شعاراتها. إلا أن الفعل ورد الفعل بين قوات النظام والمعارضة المسلحة في ظل تداخل الأطراف الإقليمية والدولية اخرجا الثورة السورية من مضمونها الشعبي وسياقها العربي لتتحول بذلك من ثورة شعبية إلى أزمة إقليمية دولية أكثر منها سورية.

Abstract:

The Russian position on the Syrian crisis was decisive from the outset and was characterized by a clear and unequivocal insistence on supporting the Syrian regime politically, militarily and economically. Syria, while Russia justifies its position that it preserves the Syrian state and its organs and territorial integrity and avoid Syria not to be a haven for terrorist elements and extremist organizations with its emphasis on supporting dialogue and settlement of the crisis through political and diplomatic solutions and rejection of any external military intervention In Syria to avoid a repeat of the Libyan situation and by Iraq.

Syria is experiencing one of the most serious challenges in its recent history, where regional and international reactions have varied, especially the Russian and American positions towards the Syrian revolution, which started to be very similar to its counterparts in the Arab revolution in its causes, motives and slogans. However, the action and reaction between the regime forces and the armed opposition in light of the overlap of regional and international parties took the Syrian revolution out of its popular context and its Arab context, transforming it from a popular revolution to an international regional crisis rather than Syria.